Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية

أوراق تحليل سياسات

- الخصائص الإدارية للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة
- معوقات إنشاء المشاريع الريادية والإطار القانوني الناظم لها
- المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة المُدارة والمملوكة من قبل النساء

ضمن مشروع
تمكين الشباب في الريادة والمشاريع الصغيرة

إصدار
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

يونيو 2022
غزة - فلسطين

ATLAS NETWORK

Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية

أوراق سياساتية شبابية

إشراف

د. رائد حلس أ. سماح الصفدي

منسق المشروع
بدر سالم الزهارنة

ضمن مشروع
تمكين الشباب في الريادة والمشاريع الصغيرة

إصدار
بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

ان الآراء الواردة في الأوراق لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر بال ثينك للدراسات الاستراتيجية أو الجهة المانحة.

المحتويات

تقديم 2
الورقة الأولى: الخصائص الإدارية للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة 3
مقدمة: 4
أولًا: مفهوم المشاريع الصغيرة 6
ثانيًا: الخصائص الإدارية للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة 6
ثالثًا: التحدِّيات التي تواجه المشاريع الصغيرة في قطاع غزة 7
رابعًا: النَّتائج 11
خامسًا: التَّوصيات السِّياساتية 12
المراجع: 13
الورقة الثانية: معوقات إنشاء المشاريع الريادية والإطار القانوني الناظم لها 14
مقدمة: 15
أولًا: واقع المشاريع الريادية في الأراضي الفلسطينية خاصة قطاع غزة 16
ثانيًا: خصائص المشاريع الريادية 16
ثالثًا: الآثار الاقتصادية للمشاريع الرِّيادية في قطاع غزة 16
رابعًا: الإطار القانوني الناظم للمشاريع الرِّيادية 17
خامسًا: نظام الضرائب المُطبَّق على المشاريع الريادية 21
سادسًا: معوِّقات إنشاء المشاريع الريادية 22
سابعًا: التوصيات السياساتية 25
المراجع: 27
الورقة الثالثة: المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة المُدارة والمملوكة من قبل النساء 28
مقدمة: 29
أولًا: واقع النساء في قطاع غزة 30
ثانيًا: واقع المشاريع الصغيرة المملوكة والمدارة من قبل النساء 34
ثالثًا: المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة التي يملكها ويديرها نساء 35
رابعًا: التوصيات السياساتية 38
المراجع: 40

تقديم

انطلاقا من الدور المركزي الذي تؤديه بال ثينك للدراســات الاســتراتيجية، في خدمة المجتمع الفلسطيني بكل فئاته، خاصة الشباب من كلا الجنسين، تم تصميم مشروع "تمكين الشباب في الريادة والمشــاريع الصــغيرة" بهدف زيادة وعي الشــباب الجامعي في البيئة الاقتصــادية الفلسطينية، والمعايير الناظمة لها، وبالتعاون مع شبكة أطلس.

ثمت حاجة ملحة لدى الشباب في فهم طبيعة بناء المشاريع الريادية الصغيرة في وقت مبكر - قبل تخرجهم من الجامعة- إذ تحاول بال ثينك ســد الفجوة بين التعليم والممارســة ليكونوا قادرين على المنافسة في سوق العمل المحلي والعالمي.

تم تنفيذ البرنامج التدريبي للشباب عبر عدة مراحل، بدءً باختيار الفئة المستهدفة (25) مشاركاً من كلا الجنســين، وتدريبهم على المهارات الريادية اللازمة، مروراً بالتشــبيك مع مؤســســات المجتمع المحلي، لنقل المعارف والمهارات التي تلقوها المشــاركين في التدريب على أقرانهم من خلال تنفيذ (15) ورشة عمل. ولضمان جودة العمل الشبابي والأفكار الخلاقة التي طرحت أثناء فترة التدريب، أنتج المشاركين ثلاث أوراق سياساتية بإشراف خبراء رياديين، وتم عرضها على وسائل الإعلام، ناقشت كافة التحديات التي قد تواجه المشاريع الشبابية الريادية في بيئة العمل الفلسطينية، والقوانين الناظمة للعمل الريادي.

عمر شعبان

مدير عام بال ثينك للدراسات الاستراتيجية

الورقـــــة الأولى: الخصـــــائص الإداريـــــة للمشـــــاريع الصغيرة في قطاع غزة

إعداد

إسراء ثابت، سرين أبو عمرة، محمد أبو فرحانة

مقدمة:

تعدُّ المشاريع الصغيرة حجر الأساس في المجتمعات التي تسعى إلى تحقيق التَّنمية الاقتصادية، انطلاقًا من دور المشاريع الصَّغيرة المهمّ في توفير فُرص عملٍ لجميع الفئات الاجتماعية، والحصول على مصدر دخلٍ يساعد أصحاب هذه المشاريع في تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم الضرورية؛ الأمر الذي جعلها تستحوْذ على اهتمام الكثير من الاقتصاديّين، خاصةً وأنَّهم يروْن أنَّ دعْم وتطوير المشاريع الصغيرة، والحثَّ على إنشائها يُساهم وبشكلٍ كبيرٍ في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية داخل المجتمع، كما تحظى المشاريع الصغيرة بذات الاهتمام بالنسبة للدُّول النَّامية والمتقدمة على حدٍّ سواء؛ ففي الدُّول المُتقدمة، تحتاج الصِّناعات الثقيلة إلى المشروعات الصغيرة التي تقوم بإنتاج المواد الأساسية والأوَّلية لها.

أمَّا بالنِّسبة للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة، فتكتسب هذه المشاريع أهميةً كبيرةً رغم الظروف السِّياسية والاقتصاديَّة التي يمرُّ بها القطاع؛ حيث لا يمكن الحديث عن المشاريع الصغيرة في قطاع غزة بمعزلٍ عن الظُّروف السِّياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تؤثِّر بلا شكٍّ على تطوُّرها واستمراريَّتها، وقد كان للمشاريع الصغيرة دورٌ بالغُ الأهمية في تنمية الاقتصاد في قطاع غزة منذ عام 1967م، مرورًا بقيام ونشأة السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994م، وحتى الوقت الرَّاهن، مع إدراكنا أنَّ الاقتصاد الفلسطيني ما يزال يُعاني من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بشكلٍ عامٍ، وقطاع غزة بشكلٍ خاصٍ، وبالتَّالي فإنَّ البيئة الاقتصادية والاجتماعية المُحيطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة الموجودة حاليًا، بما فيها أنشطة المشروعات الصغيرة تتأثر بشدَّة من إجراءات الاحتلال؛ لذا يرتبط التطوُّر المستقبلي لقطاع المشروعات الصغيرة بالسياسات والإجراءات الكفيلة باستقلالية ودعم هذا القطاع، إضافةً لتحفيز أفراد المجتمع على القيام بالمُبادرات الاقتصادية، بما يضمن سيادة روح المبادرة، والتكامل، والتعاون في الجهود والإمكانيات بين المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص بقطاعاته المختلفة، ومؤسَّسات المجتمع المدني؛ الأمر الذي يكفل تحقيق المنافسة بين المشاريع الاقتصادية، وزيادة الإنتاجيَّة، وخلق فرص عملٍ جديدةٍ.

إنَّ الظروف السياسية والاقتصادية التي يمرُّ بها القطاع، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بمختلف الأنشطة الاقتصادية تزيد من حاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى تجاوز جميع التحدِّيات

والمعوّقات التي تحول دون التقدُّم والتطوُّر، وذلك من خلال الاهتمامِ الجدِّيّ، والحقيقيّ من قبل جميع الجهات الرَّسمية وغير الرَّسمية بقطاع المشاريع الصغيرة؛ لما يتمتَّع به هذا القطاع من خصائص تمكِّنه من توفير فرص عملٍ، وقُدرته على استيعاب أكبر قدرٍ مُمكنٍ من الأيدي العاملة، ولاسيَّما الخريجين الجامعيِّين؛ الأمر الذي يساهم في تنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني.

وبحسب البيانات الصَّادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإنَّ الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على المشروعات الصغيرة بنسبةٍ كبيرةٍ، تتراوح ما بين 92%-93%، وأنَّ 75% من العاملين هم مستخدمون بأجر، مقابل 21% يعملون لحسابهم الخاص (الديك وجوابرة، 2020).

وفي إطار ذلك، تطرح الورقة تساؤلًا رئيسًا، وهو: **ماهي الخصائص الإدارية للمشاريع الصغيرة؟**

وتنبثق عن هذا التَّساؤل الرَّئيس عدَّةُ أسئلةٍ فرعيَّةٍ، تتمثل فيما يأتي:

~~6~~= ما هو مفهوم المشاريع الصغيرة؟

2- ما هي الخصائص الإدارية للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟

3- ما هي التحدِّيات الإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؟

أولًا: مفهوم المشاريع الصغيرة

لا يوجد تعريفٌ عامٌ وشاملٌ للمشاريع الصغيرة في العالم؛ حيث يختلف التعريف من دولة إلى أخرى باختلاف مواردها، وقوَّتها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن حسب مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته الأخيرة؛ فقد أقرَّت وزارة الاقتصاد الفلسطيني معايير التَّصنيف الوطني الموحَّد للمُنشآت الاقتصادية، بحيث يكون معيار (عدد العمال) هو المعيار، والتعريف الرسمي الموحَّد، والمرجعيَّة لجميع المؤسسات في دولة فلسطين.

وبينما اعتمدت الوزارة في هذا التعريف على التصنيف حسب عدد العمال، فقد تمَّ تصنيف المشاريع الصغيرة إلى خمسة تصنيفات، وهي كالآتي: (مُتناهية الصِّغر، صغيرة جدًا، صغيرة، متوسطة، كبيرة).

تُعرَّف المشاريع مُتناهية الصِّغر بأنَّها: المشاريع التي تضمُّ من (1– 4) عاملين، ويشترط ألَّا يزيد حجم مبيعاتها عن الـ 100 ألف دولار أمريكي، بينما تُعرف المشاريع الصغيرة جدًا بأنَّها: المشاريع التي تضمُّ (5– 9) عاملين، ويشترط فيها ألَّا يزيد حجم مبيعاتها السَّنوية عن الـ 200 ألف دولار أمريكي (أخبار المال والأعمال Bnews، 2021).

في ظلِّ هذا التَّصنيف، ومن خلال اطِّلاع الباحثين على عددٍ من الدِّراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، لاحظ الباحثون أنَّ معظم المشاريع في قطاع غزة تصنَّف على أنَّها مشاريع متناهية الصِّغر إلى صغيرة جدًا، وذلك نظرًا لمحدوديَّة العاملين فيها، الذي لا يتجاوز عشرة عاملين، ولاعتمادها على رؤوس أموال صغيرة، خاصَّة أنَّها تعود لأصحاب تلك المشاريع.

ثانيًا: الخصائص الإدارية للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة

تتَّسم المشاريع الصغيرة في قطاع غزة بالمرونة في إنشائها؛ نظرًا لتوفُّر الموارد الطبيعية، ونسبة الأيدي العاملة الكبيرة، العائدة لارتفاع نسبة البطالة، والتي تُقدَّر بمعدل 46.9% لعام 2021م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022)، ويغلب على المشاريع الصَّغيرة بغزة أيضًا الطَّابع العائلي الشَّخصي؛ نظرًا لاعتمادها في التَّمويل على رؤوس أموال عائلية، تعدُّ صغيرة إذا ما قورنت برؤوس أموال المشاريع المتوسطة والكبيرة، وتُقام أيضًا على مساحات جغرافية صغيرة،

أو مســـاحة افتراضـــية، إذا ما كان المشـــروع إلكترونيًا، وترتبط فيها الإدارة بالملكية "صـــاحب المشروع"، وجديرٌ بالذِّكر هنا أنَّ الانتشار الكبير للمشاريع الصغيرة في غزَّة، وسهولة الوصول لها يعود إلى الانتشار الواسع لمواقع التواصل الاجتماعي، وإمكانية استخدامها في الإعلان والتَّسويق.

إضافةً إلى ذلك، فإنَّ المشاريع الصغيرة في قطاع غزة يمتلك أصحابها "مهارة إدارة المخاطر بشكلٍ ملحوظٍ، والتي ساهمت في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم" (النَّجار، 2017، ص:144)؛ لذلك فإنَّ عدم الأخذ بعين الاعتبار أيّ خطوات منهجية لإدارة المشروع، مثل دراسة جدوى المشروع قبل البدء بتنفيذه؛ يضع أصحاب المشاريع في مواقف إنتاجيَّة وتسويقيَّة صعبة، وغير ملائمة للسُّوق، وللظُّروف الاقتصادية الدَّاخلية في غزَّة.

ويغلب على تلك المشاريع أيضًا الطَّابع الفردي في الإدارة، فلا يوجد انفصالٌ بين الإدارة وصاحب المشروع، وهذا قد يوفِّر أحيانًا مرونةً وسلاسةً في اتِّخاذ القرارات، ويُساهم في معالجة المشكلات الدَّورية، كما تعتمد المشاريع الصغيرة في غزَّة أيضًا على الخبرات الذَّاتية التي يتمُّ اكتسابها ووراثتها من العائلة بشكلٍ أساسيٍّ في معظم مراحل المشروع؛ لاعتماد تلك المشاريع على التَّمويل الذَّاتي؛ حيث يرى صاحب المشروع أنَّه أعلم بكيفية إدارة ماله.

كما تتَّسم المشاريع الصغيرة في القطاع بمحدودية الإنتاج، وقد يُعزى ذلك إلى تردِّي الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، ووجود بدائل للمُنتجات في الأسواق بأسعار أقل، وقد يعود السَّبب في ذلك إلى عدم امتلاك المعرفة الكافية بآليَّات التسويق الحديثة للمُنتجات، والاعتماد على العمالة الكثيفة غير المؤهلة معرفيًا بما يحتاجه المشروع، وبكيفية إنتاج المُنتجات، أو تقديم الخدمات بالصورة الأمثل.

ومن خلال تلك السِّـمات الخاصـة بالمشـاريع الصـغيرة في قطاع غزة؛ يمكننا اسـتنباط بعض المعوِّقات والتحدِّيات التي تُواجه أصـحاب المشـاريع الصـغيرة؛ حيث يمكن تصـنيف تلك التحدِّيات إلى أربعة تحدِّيات، تتمثل في: (الإدارة، التَّمويل، الأيدي العاملة، التَّسويق).

ثالثًا: التحدِّيات التي تواجه المشاريع الصغيرة في قطاع غزة

تواجه المشاريع الصغيرة في قطاع غزة العديد من المعوِّقات الإدارية، التي يمكن أنْ تتشعب لتضمَّ مشاكل الإدارة، وعدم الفصل بينها وبين صاحب المشروع، والمشاكل الماليَّة، والتي تتثمل في عدم

وجود رقابة مالية، وضعف في عمليات التسجيل المالية، ومشاكل التخطيط الإستراتيجي، ونقص في القُدرات الفنِّية، والشَّخصية، والإداريَّة اللَّازمة لإدارة مشاريعهم، ومشاكل تمويلية تتمثل في نقص رؤوس الأموال التي تُقام عليها المشاريع؛ ما يدفع أصحابها للبحث عن مصادر تمويليَّة خارجية، بالإضافة إلى وجود صفات الرِّيادة والتميُّز لدى أصحاب المشاريع، و لاعتماد على الأفكار التقليدية في إنشاء المشاريع، والتي بدورها تزيد المنافسة في السوق.

من خلال استبيان أجراه مُعدُّو هذه الورقة، والذي كان تحت عنوان "الخصائص الإدارية للمشروع الصغير في قطاع غزة"، وتمَّ إجراؤه على عيِّنةٍ تُقدَّر بـــ 35 من أصحاب المشاريع الصغيرة، وقد أظهرت نتائج الاستبيان أنَّ التَّحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة في قطاع غزة تتمثل في أربعة نقاط، نستعرضها فيما يأتي:

6. **إدارة المشروع:**

تعرَّف إدارة المشاريع بأنَّها: "تنظيم عملية التغيير عبر التوظيف الأمثل للموارد المُتاحة والضرورية؛ لتحقيق هدفٍ معينٍ ضمن إطارٍ زمنيٍّ معلومٍ، من خلال تنفيذ مجموعة من النَّشاطات، والفعاليات المُخطَّطة، والمُبرمجة، والمُتناسقة فيما بينها" (الهندي، 2008).

ومن خلال التعريف السابق، نستطيع أنْ نطلق على غياب التنظيم، والتخطيط، والتوظيف الأمثل للموارد لتحقيق الغاية من المشروع بـــ "فوضى العمليات الإدارية"؛ وعليه، فإنَّ أحد أسباب فشل المشاريع يعود إلى ما يسمى بـــ "فوضى العمليات الإدارية"، والتي يمكن تعريفها بأنَّها: تداخُل الأعمال، وعدم التَّمييز بين الأمور وأهميتها، واختلاطها مع بعضها البعض؛ فجميع الأمور تكون متساويةً مع الشَّخص؛ ما يتسبَّب في تضارُب مصالح المشروع.

إنَّ وجود إدارة ناجحة تقوم بالتخطيط الجيد، وتحديد الأهداف، واختيار طُرقٍ مناسبة لتلك الأهداف، ووضع خُطط مستقبلية للمحافظة على استمرارية المشروع تساهم في تقدُّم وتطوُّر المشروع، أمَّا تجاهُل الاهتمام بالإدارة التي تقوم بتحديد المهمات، وتنسيق جهود العاملين بما يتناسب مع مخرجات المشروع فإنَّه يقود المشروع إلى الفشل.

في هذا الصَّدد، أشارت نتائج الاستبيان أنَّ (88.6%) من أصحاب المشاريع الصغيرة الذين تمَّ استطلاع آرائهم يقومون بإدارة مشاريعهم بأنفسهم، مقابل رغبتهم بتوظيف شخصٍ مُختصٍّ

بالعمليات الإدارية؛ لإدارة المشروع بالصُّورة الأنسب لنوع المشروع الخاص بهم، إذا ما توفرت لهم القدرة المالية، وقد بلغت نسبتهم (85.7%)، فيما يعتقد (43.3%) من أصحاب المشاريع الصغيرة، الذين تمَّ استطلاع آرائهم أنَّ سبب تأخُّرهم في تقدُّم المشروع يعود لقلَّة خبرتهم في كيفية إدارة المشاريع.

كما تنوَّعت إجابات أصحاب المشاريع الذين لا يرغبون بتوظيف أشخاص مُختصين بالإدارة، حول أنَّ أصحاب تلك المشاريع أكثر علمًا برؤية المشروع وأهدافه، وأنَّهم الأقدر على معرفة ما يحتاجه المشروع.

2. التَّمويل:

يعدُّ التَّمويل من أسياسيات إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة بمختلف أنواعها؛ بغرض تغطية احتياجاتها التَّمويلية للقيام بأنشطتها ومهامها المختلفة؛ حيث تختلف مصادر التَّمويل بين الدَّاخلية المُتمثلة في: المُدَّخرات الشَّخصية للفرد، والدَّعم العائلي لصاحب المشروع، وأرباح المشروع، والاقتراض؛ و في الغالب لا يسدُّ هذا المصدر الحاجات الفعليَّة للمشروع؛ فتولد الحاجة لمصادر تمويل خارجية، تتمثل بالبنوك التجارية، والمؤسَّسات المُهتمَّة بدعم المشاريع الصغيرة. تصنَّف المعوقات التمويلية بأنَّها أهمُّ المعوقات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة، والتي "تتجلَّى في صعوبة فُرص الحصول على التمويل الخارجي المُناسب، مثل الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملاءمة المعايير المُتَّبعة في المصارف لطبيعة هذه المشروعات، ومتطلباتها للحصول على التَّمويل اللازم بشروط ميسَّرة ومُلائمة، إمَّا لجهة عدم توفُّر الضَّمانات اللَّازمة التي تطلبها تلك المصارف، أو لجهة صعوبة شروط التَّمويل من حيث الفوائد، والأقساط، وفترات التَّسديد" (الربيعي، 2006، ص: ص8:7).

وأوْضحت دراسة أنَّ "70% من أصحاب المشروعات الصغيرة يواجهون صعوبات تمويلية بسبب صغر حجم المشروعات، ونقص الضَّمانات، بالإضافة إلى عدم توفُّر نظامٍ موحَّدٍ ينظِّم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصَّغير، وسياسات الإقراض، والسياسات الضريبية والتشجيعية؛ وأهمّ ما أوْصت به هذه الدراسة: توفير القروض والدَّعم اللازم لتمويل رأس المال العامل، وتطوير المُعدَّات والأصول الرَّأسمالية، وتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة،

من خلال منحها امتيازات مادِّية؛ كإعفاءات ضـريبية على الأرباح المُحقَّقة من أنشـطة تمويل تلك المشروعات" (الفليت، 2011).

وأوْضــح الاســتبيان أنَّ الكمِّية الأكبر من المشــاريع الصــغيرة تقوم على رؤوس أموال أصــحاب المشـاريع الخاصَّـة؛ فكانت نسـبتهم (74.3%)، رغم حاجتهم الماسَّـة للتمويل؛ حيث بلغت نسـبة الفئة التي تحتاج تمويلًا (85.7%)، وتُضيف النَّتائج أنَّ نسبة (45.7%) من أصحاب المشاريع قد حظَوا بتمويلٍ من قِبل المؤسسات المانحة من قبل.

3. الأيدي العاملة:

أشرنا سابقًا إلى أنَّ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعتمد في تصنيف المشاريع على عدد العمال، وتعدُّ المشاريع الصغيرة هي التي يتراوح عدد العاملين فيها من (1–4) عمال، وعلى الرغم من أنَّ عدد العمال يعدُّ من المعايير الحديثة التي تمَّ اتخاذها لتصنيف المشاريع في فلسطين، إلَّا أنَّ عدد العمال (كمعيار) قد يكون غير مؤهَّل بماهيَّة المشـــروع، وعدم المعرفة الكافية بالآليات الصــحيحة التي من خلالها يتم إنتاج المُنتجات، أو تقديم الخدمات الذي بدوره قد يؤثِّر سـلبًا على سير المشروع.

ولقد بيَّن الاستبيان مدى الضَّعف المعرفي لدى العاملين في المشاريع الصغيرة؛ حيث بلغت نسبة أصــحاب المشــاريع الصــغيرة الذين يحتاجون فريق عمل أكثر دراية ومعرفةً بماهيَّة المشــروع (54.3%)، وبذلك نستنتج أنَّ الأيدي العاملة في المشاريع الصغيرة في قطاع غزة تُعاني من قلة المهارة والمعرفة في إنتاج المنتجات، أو تقديم الخدمات، كلًا على حسب نوع المشروع.

4. التَّسويق:

يمثِّل التَّسويق خطوةً مهمةً وأساسية لا يمكن إغفالها أو التَّقصير فيها، خاصَّـةً إذا كانت المشاريع صغيرةً وفي بدايتها؛ فالمشاريع في نشأتها تحتاج قوَّةً تسويقيةً كبيرةً؛ للحصول على موطئ قدمٍ لها في وسط السُّوق المملوء بالمُنافسين؛ حيث بلغت نسبة الذين يعانون مشاكل في عملية التسويق من أصحاب المشاريع الصغيرة في قطاع غزة (74.3%)، وتمثَّلت إجاباتهم حول نوع المشاكل التي واجهوها في الآتي:

- عدم القدرة على تحديد الفئات المُستهدفة بشكلٍ دقيقٍ.

- صعوبة الوصول إلى المُستهلكين وتحديد مدى الاحتياج الفعلي للمنتجات.

- عدم امتلاك المقدرة الكافية حول كيفية تقديم فكرة المنتج بطريقة يستطيع المستهلك فهمها، واستيعاب حاجته لها.

- عدم القدرة على وضع خطة تسويقيَّة تُناسب مشاريعهم.

وبالإضافة إلى ذلك، يميل نوعٌ آخرٌ إلى أنَّ عملية التسويق تحتاج إلى رأس مالٍ جيد ٍ، يفتقره صاحب المشروع المبتدئ، ويفضِّل توفير الحصَّة التسويقية من خلال التسويق بنفسه، وآخرون يرون أنَّ السبب في قلَّة وصول منتجاتهم يُعزى إلى سوء الأحوال الاقتصادية في قطاع غزة.

رابعًا: النَّتائج

في ضوء ما تمَّ استعراضه من خصائص إداريَّة تتمتع بها المشاريع الصغيرة في قطاع غزَّة، بالإضافة إلى التحدِّيات الإداريَّة التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة في قطاع غزة؛ توصَّلت الورقة إلى عدَّة نتائج، أهمّها:

6- يغلب على أصحاب المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ارتباط الإدارة بصاحب المشروع، وقيامه بمعظم المهام الإدارية والإنتاجية في آنٍ واحدٍ.

2- نسبة الذين يقومون بإدارة مشاريعهم تفوق بنسبة كبيرة الذين يلجؤون لتوظيف مُختصِّين إداريين لإدارة مشاريعهم بالصُّورة الأقدر على إنجاحه.

3- يوجد إدراكٌ جيدٌ حول مدى أهمية توظيف أشخاص مختصين بالإدارة، ووعي بمدى ارتباط نجاح المشروع بالإدارة الجيدة.

4- يعاني أصحاب المشاريع الصغيرة في غزَّة من صعوبات مالية تمنعهم من توظيف أشخاص مُختصِّين بإدارة المشاريع.

5- يعتمد أصحاب المشاريع في قطاع غزة على رؤوس الأموال الفرديَّة الخاصَّة، رغم عدم كفايتها لتحقيق تقدُّم في المشروع.

6- وجود حاجةٍ كبيرةٍ بين أصحاب المشاريع الصغيرة إلى التمويل.

7- يعاني قطاع المشاريع الصغيرة من قلة المهارة، وعدم وجود المعرفة الكافية لدى فريق العمل بماهيَّة المشروع، وبالطُّرق الإنتاجية أو الخدماتية الصَّحيحة للمشروع.

8- توجد صعوبات في طرح المُنتجات والخدمات في الأسواق لنقصٍ في المعرفة التسويقيَّة، وقلَّة رؤوس المال التي تُقام عليها المشاريع الصغيرة.

9- توجد صعوبات في عمليات التسويق، والتي تتمثل في عد القدرة على تحديد الفئات المُستهدفة، وصعوبات في الوصول للمستهلكين، وعدم القدرة على معرفة الاحتياج الفعلي للسوق.

10- وجود نقص معرفي في كيفية وضع خطط تسويقية تُناسب مشاريعهم.

11- احتياج أصحاب المشاريع إلى قدرة مالية إضافية – غير متوفرة-؛ لاستخدامها في العمليات التَّسويقية، وذلك بسبب سوء الأحوال الاقتصادية.

خامسًا: التَّوصيات السِّياساتية

في ضوء النتائج التي تمَّ التوصُّل إليها، تقترح الورقة مجموعةً التَّوصيات السياساتية، التي من شأنها الاستفادة قدر الإمكان من الخصائص الإدارية الإيجابية للمشاريع الصغيرة، وتفادي الخصائص الإدارية السَّلبية، وكذلك معالجة التحدِّيات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة، بما يساهم في تطوُّر هذه المشاريع، والتي نستعرضها فيما يأتي:

6- عقد ورشات تدريبية مكثَّفة للمبتدئين في المشاريع الصغيرة، وتوجيهم حول الطرق الصحيحة التي يجب اتِّباعها لإنجاح المشروع.

2- توفير مكاتب استشارية مجَّانية تُتيح لأصحاب المشاريع الاستفادة من التَّوجيهات المُقترحة حول كيفية إدارة مشاريعهم.

3- تشجيع قطاع الخدمات المالية على أداء دورهم الاجتماعي، من خلال عمل ميزانيات لدعم المشاريع الصغيرة.

4- إنشاء حاضنات تعمل على تدريب – العاملين- في المشاريع الصغيرة، وتأهيلهم بما يتناسب مع متطلبات المشروع.

5- تقديم طُرق وآليَّات من مُختصِّي الإدارة والتَّسويق، حول أساليب التسويق الجيدة والحديثة، والتي تلائم مُستجدَّات السوق.

6- الحثّ على إنشاء هيئة حكومية تُعنى بالمشاريع الصغيرة، وتوجيهها، وتراقب مدى تطورها، وتساعدها في تحديد احتياجاتها.

المراجع:

- الديك، آلاء وجوابرة، وفاء (2020). ورقة حقائق: المشاريع الريادية للشباب في ظل كورونا، ضمن برنامج تعزيز المشاركة الديمقراطية للشباب الفلسطيني، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، رام الله، فلسطين.
- الفليت، عودة (2011). "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد التاسع عشر، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة البحوث الإنسانية)، غزة، فلسطين.
- المشهراوي، الرملاوي (2015). أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين بها، العدد الثاني، مجلة جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- النجار، غسان (2017). أثر إدارة المخاطر لدى أصحاب المشاريع الريادية في تحقيق الميزة التنافسية لمشاريعهم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الهندي، فادي (2008). دورة تدريبية (تخطيط وتصميم المشاريع)، شبكة المنظمات الأهلية، غزة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022)، مسح القوى العاملة (آذار-2022)، رام الله- فلسطين، متاح على الرابط: https://2u.pw/Bp6TJ
- أخبار المال والأعمال Bnews (2021). معايير التعريف والتصنيف الوطني للمنشآت الاقتصادية، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/6qCG5
- الجهاز الإحصائي المركزي، معدل البطالة من المشاركين من كلا الجنسين (2015-2020). https://2u.pw/dJp2A
- الاستبيان "الخصائص الإدارية للمشروع الصغير في قطاع غزة". https://forms.gle/yQjm7Gooaw7G4q5y9

الورقـــــة الثانيـــــة: معوقـــــات إنشـــــاء المشـــــاريع الريادية والإطار القانوني الناظم لها

إعداد

أشرف سكر، هند عدوان

مقدمة:

إنَّ إنشـاء مشـروعٍ ريادِيّ جديدٍ، أو تطوير مشـروعٍ قائمٍ يهدف بالدَّرجة الأولى إلى خلْق فرصـة عمل للرِّيادي نفسـه، ومن ثمَّ للآخرين؛ ولهذا فإنَّ المشـاريع الريادية تعمل على خفْض مُعدلات البطالة، وتعزيز فُرص التَّنمية الاقتصـادية، والعيْش بكرامةٍ، وتخفيف مُعدَّلات الفقر؛ حيث تمثِّل الأوضـاع السياسية والاقتصـادية في قطاع غزة تحديًا كبيرًا يواجه المشـاريع الرِّيادية في الأراضـي الفلسـطينية، وخاصـة قطاع غزة؛ نظرًا لما يعانيه القطاع من ظروف مأسـاوية بسـبب الاحتلال الإسرائيلي المفروض على القطاع لما يزيد عن 15 عامًا، استطاع من خلاله الاحتلال الإسرائيلي التحكُّم في حرِّية الحركة للأفراد والبضـائع؛ ما كبَّد جميع القطاعات الاقتصـادية، وبما فيها المشـاريع الرِّيادية خسـائر اقتصـادية باهظة، وأعاق نموَّها وتطوُّرها، وبالإضـافة إلى ذلك، هناك تحدِّيات أخرى تقف عائقًا أمام المشاريع الرياديَّة، ترتبط بالبيئة الرِّيادية، ومُمارسة العمل الرِّيادي، والتي من ضمنها: قلَّة الخبرة والمعرفة لدى الرِّياديين أنفسهم، وكذلك الإطار القانوني النَّاظم لعمل المشاريع الريادية، والذي سوف يتمُّ التركيز عليه في هذه الورقة بشكلٍ مفصلٍ.

يشكِّل الإطار القانوني الناظم لعمل المشـاريع الريادية أهمية قصـوى في تشـجيع، وتطوير، ونمو الأنشـطة الريادية، فهو ذو تأثير كبير على أداء وكفاءة تلك الأنشـطة، والتي تسـاهم بشـكلٍ كبيرٍ في النُّمو الاقتصـادي بشـكلٍ عامٍ، ويتضـاعف الاهتمام بضـرورة وجود إطارٍ قانونيٍ مناسـبٍ، وأنظمةٍ حاضـنةٍ للمشـاريع الريادية، وخاصـة المُنشـآت الصـغيرة، ومتوسـطة الحجم في الاقتصـاد الفلسـطيني، الذي تشـكِّل فيه المنشـآت الصـغيرة جدًا، ومتوسـطة الحجم في الاقتصـاد الأغلبية السَّـاحقة من حيث عددها (حيث بلغت النسـبة 95% حسـب بيانات الجهاز المركزي للإحصـاء لعام 2021)، ومن حيث مسـاهمتها في تشـغيل الأيدي العاملة التي بلغت 82% من إجمالي الأيدي العاملة الفلسطينية في العام 2018م.

في ضوء ذلك، تطرح الورقة تساؤلًا رئيسًا، هو: ما هي المعوقات التي تواجه إنشاء المشاريع والإطار القانوني الناظم لها؟

وتنبثق عن هذا التَّساؤل الرَّئيس عدَّة أسئلة فرعية، تتمثل فيما يأتي:

- ما هو واقع المشاريع الرِّيادية؟
- ما هي خصائص المشاريع الرِّيادية في قطاع غزة؟

- ما هي الآثار الاقتصادية على المشاريع الرِّيادية؟
- ما هو الإطار القانوني الناظم لعمل المشاريع الريادية؟
- ما هي معوقات إنشاء المشاريع؟

أولًا: واقع المشاريع الريادية في الأراضي الفلسطينية خاصة قطاع غزة

تشير بيانات الإحصاء الفلسطيني لعام 2020م إلى أنَّ أكثر المصادر التي يعتمد عليها الشباب لتمويل مشاريعهم هي المُدَّخرات الشخصية، بنسبة 41%، والمُدَّخرات العائلية 30%، والبنوك بنسبة 19%، ومصادر أخرى 10% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020)؛ حيث احتلَّت فلسطين الترتيب 134 من بين 189 دولةً في العالم، بحسب تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية للعام 2014م، الذي أشار إلى صعوبة البدْء بمشاريع جديدة؛ إذ يتطلَّب تسجيل المشروع أو الشركة تسعة إجراءات، لمدَّة تصل إلى 45 يومًا، وترتفع تكلفة بدء المشاريع إلى 86% من متوسط الدَّخل القومي للفرد.

ثانيًا: خصائص المشاريع الريادية

تتميَّز المشاريع الريادية بعدَّة خصائص، أهمّها:

- إنْعاش الوضع المادي لدى الشَّخص الرِّيادي.
- تعزيز الشُّعور بالرِّضا الذَّاتي للشَّخص الرِّيادي؛ ما يعزِّز لديه روح البحث والتَّطوير.
- المُساهمة في تنمية المجتمع، وتحسين الجوانب الصحِّية، والتَّعليمية، والاقتصادية، والبنية التحتيَّة.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والانْدماج، والتَّكامل.
- تساعد الرِّيادة على تفعيل دوْر الأقلِّيات.

ثالثًا: الآثار الاقتصادية للمشاريع الرِّيادية في قطاع غزة

لعلَّ من أهمِّ الآثار الاقتصادية للمشاريع الرِّيادية هو مُساهمتها في النُّمو الاقتصادي على المستوى الريادي الكلي، وذلك نظرًا لطبيعية الدَّور الذي يلعبه الرِّياديون في دفْع عجلة النُّمو الاقتصادي، الذي يختلف من دولةٍ لأخرى؛ ففي معظم الدُّول المتطورة والنَّامية على حدٍّ سواء؛ تشكِّل المشاريع الصغيرة جدًا، والصَّغيرة، الأغلبية السَّاحقة من حيث نسبتها من العدد الإجمالي للمنشآت في معظم

القطاعات (تم إحصاء ما يقارب الـ90 من المشاريع المُسجلة لدى وزارة الاقتصاد، وهذه النتيجة تمَّ أخذها من مقابلة قام بها الباحثون مع أحد المُدراء في وزارة الاقتصـاد)، وهي تتبع الجزء الأكبر من القيم المُضـافة في معظم الدول النامية، وتزوِّد اقتصـادها بعددٍ من السِّـلع والخدمات التي تنتجها، كما أنَّ معظم الشركات المتوسطة والكبيرة، خصوصًا في قطاعات تكنولوجيا المعلومات، والبحث والتطوير كانت قد بدأت في أغلب الأحيان كمبادرةٍ ريادية صغيرةٍ، وتحوَّلت إلى شركات عملاقة مع الزَّمن، وتشهد جميع الاقتصاديات اهتمامًا، خاصةً المنشآت الصغيرة جدًا، والصغيرة، والمتوسطة، حيث عملت على تطوير سياستها، وبرامج خاصة لإنشائها وتطوُّرها.

تعمل المشـاريع الرِّيادية على خلْق فُرص عمل، والتَّشـغيل الذَّاتي، وتشـغيل الآخرين، وهذا يعدُّ أثرًا اقتصـاديًا ذا أهمِّية واسعة، خاصـةً في ظلِّ الظروف الاقتصـادية الصَّـعبة في المجتمع الفلسطيني، وعلى وجه التَّحديد قطاع غزة، وارتفاع معدلات البطالة كما ذُكر سـابقًا؛ حيث يزداد العمل الريادي في قطاع غزة في الوقت الذي تراجعت فيه قدرات الحكومات في فلسـطين على اسـتيعاب الدَّاخلين الجُدُد إلى السُّوق، خصوصًا بعد الانقسام الدَّاخلي، وما تشهده الأراضـي الفلسطينية، وقطاع غزَّة من انعدام الوظائف الحكومية، وكذلك بسـبب التقدُّم التكنولوجي، وأحداث التكنولوجية الجديدة على حساب الأيدي العاملة، على مستوى الشركات الكبرى، والحكومات على حدٍّ سواء.

رابعًا: الإطار القانوني الناظم للمشاريع الرِّيادية

يقدِّم قانون تشـجيع الاسـتثمار رقم (1) لعام 1998م مجموعة من المزايا، منها بعض الإعفاءات، وتقتصـر المزايا المَمنوحة فقط على المشـاريع الكبيرة، والتي يتجاوز رأس مالها 250 ألف دولار، حسب التعديل الأخير عام 2011م، وفي ضوء ذلك؛ نستنتج أنَّ البيئة القانونية الفلسطينية لا تميِّز مشاريع ريادة الأعمال للشباب، والتي أغلبها مشاريع مبتدئة صغيرة جدًا، أو صغيرة، أو متوسطة في أحسـن الأحوال، وبالتَّالي لا تنطبق عليها الإعفاءات والحوافز في قانون تشـجيع الاسـتثمار، وكذلك لا يوجد تمييز إيجابي لها في تشريعات الضرائب.

1. مميزات وفوائد التَّسجيل في وزارة الاقتصاد الوطني المُقدَّمة من هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني:

تسعى هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية لتحقيق أهداف وأوْلويات التنمية في فلسطين، من خلال استقطاب استثمارات جديدة، وتنمية استثمارات قائمة، وتسهيل بيئة الأعمال؛ من أجل خلْق مناخ استثمارٍ ملائمٍ عبر عدَّة وسائل، منها (وزارة الاقتصاد الوطني، 2021):

- تقديم الضَّمانات للمستثمرين والاستثمارات القائمة.
- توفير مناخ ملائم للاستثمار، والمحافظة عليه.
- تقديم تسهيلات، ومواجهة أي تعقيدات تواجه الاستثمار.
- منح حوافز ضريبية وغير ضريبية للمستثمرين.
- توفير محطة واحدة للإجابة على جميع الاستفسارات.

2. حوافز قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني:

ركَّز قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني على دعم ومنح الحوافز لعدَّة أنشطة، أهمّها (وزارة الاقتصاد الوطني، 2021):

- مشاريع في قطاع الزراعة.
- مشاريع في قطاع الصناعة.
- مشاريع في قطاع السِّياحة.
- مشاريع موجهة للتصدير، والتي تصدِّر ما يزيد عن (40%) من حجم مبيعاتها الإجمالي.
- المشاريع التي تستخدم ما نسبته 70% من المكوِّن المحلي (معدَّات ومواد أوَّلية).
- المشاريع التي يعمل بها ما لا يقل عن 25 موظفًا.
- تطوير مشاريع قائمة.
- المشاريع الممنوحة ضمن نظام عقد حزمة الحوافز، والتي تشمل المشاريع النَّوعية التي تقدِّم خدمة، أو قيمة تتوافق مع المعايير الخاصة، أو تلبِّي شروطًا بيئيةً دوليةً، أو خدمات طاقة بديلة، أو المشاريع التي تقع في مناطق ذات أولويَّة تنموية، ومؤخرًا تمَّ إصدار عقود حوافز لقطاع الطاقة المُتجددة، ومشاريع ضمن نطاق المناطق الصناعية المُعتمدة.

3. خطوات تسجيل المشاريع لدى وزارة الاقتصاد والجهات المختصة:

يوضِّح هذا الشكل خطوات تسجيل المشاريع لدى وزارة الاقتصاد والجهات المختصة، ولقد تمَّ إعداده بواسطة الباحثين، بعد جمع معلومات وبيانات الجهات ذات العلاقة.

4. طرق تسجيل أنواع الشركات لدى وزارة الاقتصاد:

تسجيل شركة عادية محدودة:

1.في حال وجود بين 2إلى 20 شخصًا.

2.يتم اقتسام كل ما ينتج من ربح وخسارة.

3. يشمل هذا الشكل القانوني نوعين من الشركاء، الأول: شريك عام أو أكثر، مسؤولون بصفة شخصية بالتكافل والتضامن عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها .

الثاني شريك أو أكثر محدودو المسؤولية، كل منهم مسؤول براسماله الذي دفعه في الشركة

تسجيل شركة عادية عامة:

1.في حال وجود شراكة بين 2إلى 20 شخصًا.

2.يتم تقسيم كل ما ينتج عن الشركة من ربح وخسارة.

3.يكون جميع الشركاء مسؤولين بصفة شخصية وبالتضامن والتكافل

تسجيل شركة مساهمة خصوصية

1. شركة المساهمة الخصوصية هي شركة ينقسم رأسمالها إلى أسهم.

2.تكون مسؤولية المساهمين بها محدودة بمقدار حصة كل منهم برأس مال الشركة

تسجيل شهادة تاجر

1. في حال كان المشروع بسيطًا.

2.هو الشخص الوحيد المسؤول

3. لا تنفصل شخصية المشروع الاعتبارية وذمته المالية عن مالكها وهذا يعود لكونه المالك الوحيد .

تسجيل شركة مدنية

1.تتخذ الشركة المدنية شكل الشركة العادية العامة، وتكون غايتها ممارسة الأعمال المدنية، ومزاولة المهن الحرة.

2.تنشأ بين أشخاص من ذوي الاختصاص المهني المتكامل أو المتماثل .

3. يقتصر عملها على ممارسة الأعمال والأنشطة المتعلقة والمترابطة بتلك المهن دون أن تهدف لممارسة العمل التجاري.

5. كيفية الحصول على رخصة الحرف والصناعات:

خطوات إصدار الرُّخصة:

- التوجُّه للبلدية التي تتبع لها المنشأة المُراد ترخيصها.
- تقديم طلب رخصة الحرف والصناعات.
- دفع رسوم الطلب في صندوق البلدية.
- يتم تعبئة وإحضار الوثائق.

للفرد:

- صورة عن عقد الإيجار، وعقد الملكية، وعقد ضمان، وصورة عن الهوية، وصورة شخصية ×2.

للشركة:

- صورة عن عقد الإيجار، أو عقد الملكية، أو عقد ضمان.
- صورة عن هوية كل شريك.
- صورة شخصية ×2 لكل شريك.
- صورة شخصية ×2 لمفوض الشركة حسب شهادة التسجيل، مراقب الشركات، أو من تفوّضه الشركة خطيًا.
- عقد التأسيس والنظام الداخلي.
- شهادة تسجيل الشركة أمام مراقب الشركات.
- الرسوم: خمسة دنانير رسوم الطلب، وبين 24–144 دينارًا.

خامسًا: نظام الضرائب المُطبَّق على المشاريع الريادية

تؤكِّد جميعُ الدراسات، ومسؤولو الوزارات الفلسطينية وجودَ نقصٍ، وغياب صيغ قانونية تحمي أو تشجِّع الاستثمار في مجال المشاريع الريادية الصغيرة (مكحول، 2015)، ومن أجل المُصادقة على المشروع الاستثماري؛ يجب أنْ تتوفَّر ثلاثة شروط، وهي:

1. الحصـــول على التَّراخيص اللَّازمة من الجهات المعنية، وألَّا يقل رأس مال المشـــروع عن 100 ألف دولار في شـراء لأصـول ثابتة، ماعدا الأرض والمبنى، وأن يمتلك لأصـحاب المشـروع 3/1 رأس مال الأسـهم العام عل الأقل، أمَّا في الشـركات العادية، والمشـروع الفردي؛ فيجب امتلاك كامل رأس المال.
2. يشترط القانون للحصول على أيَّة تسهيلات أنْ تكون معظم العمالة فلسطينية بالمشروع، وألَّا يقل عدد عمال المشروع الإنتاجي عن 10 عمال فلسطينيين، وعن 15 عاملًا في فترة التشغيل والإنتاج في المشاريع الأخرى.
3. يوضح بند (8) الذي جاء في المادة رقم (23) قانون رقم (1) لسنة 1998م، بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين الإعفاءات الضريبة للشركات كما يأتي:

- أي اســـتثمار قيمته من مائة ألف إلى أقل من مليون دولار يُمنح إعفاءً من ضـــريبة الدَّخل لدى اســـتحقاقها، لمدَّة خمس ســـنوات، تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج، أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخلٍ على الرِّبح.
- أي اسـتثمار قيمته خمسـة ملايين دولار فما فوق يمنح إعفاءً من ضـريبة الدَّخل لدى استحقاقها لمدة خمس سنوات.

من الواضـح أنَّ جميع هذه الشـروط يصـعب تطبيقها على المشـاريع الريادية، ولم يُوْلِ القانون أيَّ اهتمامٍ للمشـاريع الرِّيادية، كما أسـقط من حسـاباته أية اسـتثمارات مُمكنة لواحدٍ من أهم القطاعات التنموية الفاعلة والناشـــطة في فلســـطين، والتي لها دور وتأثير على مُجمل العملية الإنتاجية، والدَّخل.

سادسًا: معوِّقات إنشاء المشاريع الريادية

تواجه المشـــاريع الريادية في معظم الدول، وخصـــوصًـــا الدُّول النامية، والتي من بينها فلســـطين معوقات متعددة، تحول دون تحقيق أحلام وطموحات أصـــحاب المشـــاريع الريادية الخاصـــة بهم؛ فعلى صـعيد أصـحاب المشـاريع الريادية في قطاع غزة، فإنَّهم يواجهون معوقات مضـاعفة؛ بسـبب الظروف التي يمرُّ بها القطاع، نتيجة تداعيات الحصـــار، والانقســـام، والاعتداءات الإســـرائيلية المتكررة، وسنتناول فيما يأتي أهمَّ تلك المعوقات:

- **العوامل السياسية والاقتصادية:** لقد أدى استمرار تعثُّر مفاوضات السَّلام من جهة، واستمرار إجراءات وسياسات الاحتلال القمْعية من جهة ثانية، واستمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي من جهة ثالثة إلى خلق بيئةٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ غير مستقرة، وبخاصَّة في قطاع غزة، الذي يواجه معوقات مضاعفة بسبب الظروف التي يمرُّ بها؛ نتيجة تداعيات الحصار الذي يشتد في كل عام، وما زال مستمرًا منذ 15 عامًا، استطاع من خلاله الاحتلال الإسرائيلي السيطرة والتحكم المطلق بالمعابر التجارية، وفرض إغلاقات؛ ما تسبَّب في خسارة العديد من المشاريع الريادية؛ نتيجة عدم توفُّر الموادّ الخام المطلوبة، وفرض قوانين صارمة في تنقُّل أصحاب المشاريع الرِّيادية، ومنعهم من السَّفر والتَّواصل مع العالم الخارجي، وكذلك فرْض قوانين صارمة على التحويلات البنْكية، وحرمان الفلسطينيين من استغلال الموارد الطبيعية المهمَّة، مثل: الغاز المُكتشف على شواطئ غزة .
- **حرمان المشاريع الريادية من الخدمات المقدمة من المؤسسات: قام فريق البحث بإجراء قابلة مع الأستاذ عبد الله أبو رويضة، مدير تسجيل الشركات لدى وزارة الاقتصاد؛** حيث قال إنَّ تسجيل المشاريع الريادية في وزارة الاقتصاد يُضاف تحت مسمَّى (تاجر)، وهذا المسمَّى يحرمهم من التمتُّع بالخدمات المقدَّمة، والمُساعدات: مثل: التأمين الصحي، والشؤون الاجتماعية، والتَّوظيف، ويمثل عائقًا لا يُستهان به؛ كون الريادي في بداية المشوار، واحتمالية نجاح المشروع وفشله متقاربة من بعضهما؛ لذلك يعدُّ عائقًا أمام إنشاء المشاريع الريادية.
- **القوانين والتشريعات:** تعدُّ البيئة القانونية والتشريعية غير داعمة للمشاريع الريادية؛ نتيجة وجود عدة إشكاليات، تتعلق الإشكالية الأولى بقانون الاستثمار؛ كونه لم يستطع معالجة الخلل النَّاجم عن قصور التشريعات، وتعدُّد المرجعيات؛ ما يشكل عائقًا أمام إطلاق المشاريع الريادية، وتتعلَّق الإشكالية الثانية بالقوانين الخاصَّة بتسجيل براءات الاختراع الموجودة في وزارة الثقافة، بدلًا من وزارة الاقتصاد، وهو ما يحدث إرباكًا في عملية التسجيل، وبالتالي فإنَّ العديد من إجراءات تسجيل براءات الاختراع تحول دون توثيقها، وهو ما يدفع الكثير من الرياديين المحتملين إلى التردد في دخول السوق، وفي استخدام قدارتهم الإبداعية في تطوير منتجات جديدة ومبتكرة؛ نظرًا لغياب أي بروتوكول قانوني يحميهم من التعدِّي على حقوق الملكية الفكرية؛ ما يدفع الرياديين لتسجيلها في الخارج، وحرمان السوق الوطني منها، ومن استخدام قدارتهم الإبداعية في تطوير منتجات جديدة ومبتكرة؛ نظرًا لغياب أي بروتوكول

قانوني يحميهم من التعدِّي على حقوق الملكية الفكرية (سعيد وآخرون، 2015، ص38)، بينما الإشكالية الثالثة فتتعلق بالقوانين الخاصة بالضريبة، والتعرفة الجمركية التي تسري بشكلٍ موازٍ على جميع أنواع الإنتاج والشركات، وهذا يجعل الشركات الناشئة، والمشاريع الريادية تصطدم بمعوقات من شأنها الحدّ من استمراريتها وتطويرها (أبو الهيجا وآخرون، 2020، ص44)، وكذلك عدم وجود أثر واضح، أو أدنى جهود تُبذل من قبل وزارتي الاقتصاد والمالية، لدعم المشروعات الناشئة، وعلى أقل تقدير إعفاؤها من الضَّرائب لعددٍ من السنوات (حلس، 2022، ص8).

- **السياسات الحكومية:** تتأثَّر التَّحديات التي تواجه المشاريع الريادية بطريقةٍ أو بأخرى بسياسات الحكومة، ومن الواضح أنَّه لا توجد سياسات مالية أو نقدية لتشجيع المشاريع الريادية؛ حيث إنَّ قانون تشجيع الاستثمار يخلو من أيَّة إشارات لمثل هذه المشاريع، إضافةً إلى معاناة المشروعات بصفةٍ عامةٍ من البيروقراطية غير الكفء، وإجراءات ترخيص وتأسيس غير مرنة، والتعقيدات في التعامل مع الجهات الرسمية، وكذلك تكاليف عالية إلى حدٍّ ما، كما تحتاج إجراءات تسجيل الشركات إلى عنوان للشركة، وهو ما يحتاج عقد إيجار مُسبق، وبالتالي تكلفة مالية قبل البدء بالعمل الرِّيادي، ورسوم عالية للتَّرخيص، تتمثل في 1500 دولار، مع ألف من رأس المال، إضافة لرسوم مخصَّصة تذهب الى المحامين، ونقابة المحامين، وتبلغ بالمتوسط 1000 دولار لكل شركة (حلس، 2022، ص8) .
- **الدَّعم الحكومي:** يقتصر الدَّعم الحكومي فقط، وبشكلٍ عامٍ على المشاريع الريادية والابتكار على المسؤولية المجتمعية لبعض البنوك، والشركات الكبيرة، أو المؤسسات، وليست الخاضعة لرؤى المموّل، والذي غالبًا ما يربط التمويل بمحددات تمويل محدَّد، وبوقتٍ زمنيٍّ قصيرٍ، وكذلك البحث عن الكمِّ وليس النوعية، والاهتمام بقطاعات دون غيرها وفقًا لاهتمامات المموِّل، بالإضافة إلى مُحدِّدات أخرى، منها: ضياع جزءٍ كبيرٍ من الموازنات في مراحل التدريب، وهو ما يحرم فرصة الرياديِّين من فترة الاحتضان الفعلي، والارتباطات السياسية بالبرامج التمويلية (حلس، 2022، ص9).
- **التمويل** : يعدُّ التمويل من أهمِّ المعوقات التي تواجه أصحاب المشاريع الريادية، وتتمثل في صعوبة الحصول على التمويل، وضعف التَّنسيق بين الجهات التي تموِّل المشاريع؛ حيث هناك إشكالية تواجه أصحاب المشاريع الريادية، في أنَّ سياسيات إقراض البنوك، والمؤسسات المتخصصة، البالغ

عددها 13 بنكًا، و 8 مؤسسات إقراض (سلطة النقد الفلسطينية، 2021)، لا تأخذ بالاعتبار خصوصية الشركات الناشئة، والمشاريع الريادية، وهذا يضيف عبئًا على أصحاب المشاريع، ويمكن أنْ يحول دون الحصول على القروض، وكذلك هناك إشكالية في التمويل الحكومي للمشاريع الريادية، تتمثل في الخوف من نسبة المخاطرة، وبالتالي تقوم الحكومة باختيار المشاريع الريادية الأكثر ضمانًا في التنفيذ والمردود، فضلًا عن أنَّ الموازنات المرصودة لتمويل المشاريع ما تزال محدودة، بالإضافة إلى أنَّ هناك إشكالية مرتبطة بتمويل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية للمشاريع الريادية، تتمثل في أنَّ هذا التمويل يكون ضمن برامج محددة بوقتٍ زمنيٍّ قصيرٍ (مشاريع سنوية)، ويهتم بقطاعات دون غيرها وفقًا لأهداف المشرع نفسه، إضافة إلى ضياع جزءٍ كبير من الموازنات في مراحل التدريب، وهو ما يحرم فرصة الشباب الرياديين من فترة الاحتضان الفعلي (الهيجاوي وآخرون، 2019، ص41 – 42)، ويتَّضح ممَّا سبق أنَّ كل جهة من جهات التمويل لديها سياستها الخاصة بتمويل المشاريع الريادية، وعدم وجود تنسيق بين هذه الجهات؛ ما يشتِّت الخيارات أمام الشباب، في تحديد الجهة المناسبة لتمويل أفكارهم؛ الأمر الذي يتطلب التنسيق بين جميع الجهات، وتوحيد سياسة تمويل مناسبة تتلاءم مع احتياجات الشباب؛ ليتسنَّى للشباب الحصول على التمويل، وترجمة أفكارهم إلى مشاريع.

سابعًا: التوصيات السياساتية

بهدف معالجة المعوقات التي تقف أمام إنشاء المشاريع الريادية من جهة، ودعم وجود إطار قانوني مناسب، ونظم حاضنة للمشاريع الريادية من جهة أخرى؛ تقترح الورقة مجموعة من التوصيات السياساتية، تم تصنيفها وفقًا لما يأتي:

1. **العوائق السياسية:**

- إزالة جميع العوائق التي تواجه حرية النقل والتنقُّل للمواطنين الفلسطينيين ما بين قطاع غزة والضفة الغربية.
- مواصلة مقاطعة منتجات المستوطنات المقامة على أراضٍ فلسطينيةٍ، والتي تستنزف مصادرهم المائية، إضافة إلى أنَّها تُهرِّب منتجاتها إلى السوق الفلسطينية؛ ما يلحق اضرارًا بالغة بالمنتجين الفلسطينيين، وهذا يتطلب زيادة الوعي محليًا ودوليًا بأهمية إغلاق الأسواق

أمام تلك المُنتجات، التي ينتهك منتجوها حقوق المزارعين الفلسطينيين الفقراء، ويحرمهم من استغلال أراضيهم.

2. التَّمويل:

- توجيه المعونات الدولية لتوفير ضمانات قروض للرياديين الشباب؛ لتشجيع البنوك على تقديم القروض الصغيرة بضمانات ميسّرة.
- تشجيع إنشاء صناديق لتقديم رأس المال لأغراض التأسيس، أو الاستثمار، أو المساهمة، وتكون موجَّهة لتمويل المشاريع الصغيرة، والصغيرة جدًا، والمشاريع الناشئة للشباب .
- إنشاء شبكة أو شبكات من المستثمرين المُساندين؛ لتقديم التمويل الميسر للمشاريع المميزة للشباب.
- تشجيع البنوك، وتوجيهها لتمويل المشاريع الصغيرة، والمتوسطة، وتسهيل إقراض فئات الشباب من خلال أدوات السياسة النَّقدية؛ كالإعفاء من الاحتياطي الإجباري.

3. تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للمشاريع الريادية:

- تسهيل وتبسيط التسجيل للمشاريع الصغيرة جدًا، والصغيرة، والمتوسطة.
- سنّ التشريعات الضرورية لتسجيل وحماية الفكرية، وبراءات الاختراع بشكلٍ فعَّالٍ، وميسَّرٍ.
- منح إعفاءات ضريبية لأصحاب المشاريع الريادية؛ لتحفيزهم على تطوير مشاريعهم.
- توفير ضمان حكومي للمُقترضين من الشباب الرِّيادي لسداد قروضهم.

4. توصيات أخرى:

- منح المشاريع الريادية فرصة في إنجاح واستمرارية مشاريعهم، من خلال عدم حرمانهم من الخدمات المقدمة لهم من قبل المؤسسات؛ بسبب تصنيفهم تحت بند تجار.
- تعزيز المشاركات مع المؤسسات المحلية والدولية في مجال تبادل الخبرات في دعم وتطوير الرِّيادة.
- إقرار سياسات تقدِّم حوافز ملائمة لمساهمة أصحاب المشاريع الريادية في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

- تخفيض الحدّ الأدنى من رأس المال، أو إلغاؤه كشرطٍ للحصول على الحوافز التي يقدمها القانون، وذلك لإتاحة الفرصة أمام أكبر عددٍ مُمكنٍ من المشاريع الريادية؛ للاستفادة من القانون.
- إعطاء حوافز للمشاريع التي تستخدم مدخلات الإنتاج المحلية، والمؤسسات التي تعمل على تدريب كوادرها، وهو الأمر الذي ينطبق على غالبية المشاريع الريادية الصغيرة، والتي عادة ما تعتمد على موادّ خام.
- تعريف المصطلحات الغامضة، والاهتمام بأنْ تتضمَّن التعريفات إيحاءً، أو إشارةً للنساء والرجال على قدم المساواة، على الرَّغم من أنَّ القانون الفلسطيني لتشجيع الاستثمار عرَّف المستثمر بأنَّه "أيّ شخص طبيعي، أو اعتباري يستثمر، أو سبق له أن استثمر في فلسطين بموجب أحكام هذا القانون، أو القوانين السابقة"، وممَّا سبق يُفترض ضمنًا أنَّه لا تمييز بين الرجال والنساء في تطبيق أحكام القانون.

المراجع:

- أبو الهيجا، أحمد وآخرون (2020). **مؤشر الريادة حاضنات الأعمال الفلسطينية**، الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، جنين.
- **الأستاذ: عبد الله أبو رويضة:** مدير تسجيل الشركات لدى وزارة الاقتصاد الوطني، غزة، 5 مايو/ أيار 2022م.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). **أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب**، رام الله، 2021/12/18.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). **قاعدة البيانات مسح القوى العاملة لعام 2020.**
- حلس، رائد (2017). **مستقبل الشباب في ظل التحديات الراهنة**، مجلة شؤون فلسطينية، العدد267، مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله.
- حلس، رائد (2022). **سياسات فاعلة لتعزيز ريادة الأعمال بين الشباب**، مؤسسة النيزك للتعليم والمساندة والإبداع العلمي، القدس.
- سلطة النقد الفلسطينية (2021). **التقرير السنوي 2020**، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله.
- عبد الله ، سمير وآخرون (2014). **سياسات النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في قطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.
- الهيجاوي، أحمد وآخرون (2019). **مؤشر الريادة في حاضنات الأعمال الفلسطينية**، الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية جنين.

الورقة الثالثة: المعوقات التي تواجه المشـــاريـع الصـــغيرة المُدارة والمملوكة من قبل النساء

إعداد
معاذ صيدم، ولاء بخيت، نجوى بكر

مقدمة:

تعدُّ المشاريع الصغيرة رافدًا مهمًا في الاقتصاد الوطني الفلسطيني؛ نتيجة مساهمة هذه المشاريع في النَّاتج المحلي الإجمالي من جهةٍ، ودورها في استيعاب أكبر قدرٍ من الأيدي العاملة؛ ما يُخفض معدلات البطالة المرتفعة، وبخاصَّة في صفوف النساء من جهةٍ ثانيةٍ، بالإضافة إلى أنها تُمثل فرصةً للفقراء، وذوي الدَّخل المُتدنِّي لتوفير مصدر دخْلٍ مُساعدٍ، وتُغطي جزءًا كبيرًا من احتياجات السُّوق المحلي.

وعلى الرغم من ذلك، تواجه المشاريع الصغيرة المملوكة والمُدارة من قبل النساء مجموعة من المعوقات والتحدِّيات، جزءٌ منها مرتبطٌ بكونها تعمل في ظل اقتصاد ما يزال تحت الاحتلال، واعتماده بشكلٍ أساسيٍّ على المُساعدات والمنح الخارجية، ويتَّسم بعدم قدرته على النُّمو، وإحداث التَّنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بسبب السَّيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية، وعلى المعابر والحدود، والتحكُّم في مصادر المواد الأولية اللَّازمة لتشغيل وإمداد العديد من المشاريع الصغيرة، لاسيَّما المشاريع الصغيرة في قطاع الصناعة، وجزءٌ آخر مرتبطٌ بالمجتمع المُحيط بتلك المشاريع، وكذلك نقص التَّمويل والمعلومات، ومشاكل إدارية وتسويقية، وغيرها من المعوِّقات والتحدِّيات.

في هذا السِّياق، تحاول الورقة دراسة وتحليل جميع الجوانب للمعوِّقات والتَّحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، وبخاصَّة التي يديرها ويقودها نساء، من خلال طرح تساؤلٍ رئيسٍ، وهو:

ما هي المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة المُدارة والمملوكة من قبل النساء في فلسطين؟

وتنبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية، تتمثل فيما يأتي:

- ما هو واقع النساء في قطاع غزة؟
- ما هو واقع المشاريع الصغيرة المُدارة والمملوكة من قبل النساء في قطاع غزة؟
- ما هي المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة المدارة والمملوكة من قبل النساء في قطاع غزة؟

- ما هي التَّوصيات السياساتية اللازمة لتطوير المشاريع الصغيرة المدارة والمملوكة من قبل النساء في قطاع غزة؟

أولًا: واقع النساء في قطاع غزة

للوقوف على واقع للنساء في قطاع غزة، لا بدَّ من دراسة المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالنِّساء، والتي تعطينا مؤشرًا لقياس التمكين الاقتصادي في قطاع غزة، ومدى حاجة النِّساء للتوجُّه نحو إنشاء، وإدارة، وقيادة مشاريع صغيرة خاصة بهنَّ، وتتمثل هذه المؤشرات في نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة، ونسبة البطالة في صفوف النساء، وتوزيع النساء العاملات على القطاعات الاقتصادية، ومعدل الأجور.

1. مشاركة النساء في القوى العاملة في قطاع غزة:

تشير البيانات المُدرجة في الشكل رقم (1) إلى تدنِّي نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في قطاع غزة، والتي تعدُّ من ضمن أقل المعدلات عالميًا؛ حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة نحو 15%، مقابل 55.2% لمشاركة الرجال في القوى العاملة في قطاع غزة خلال عام 2020م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، ص68).

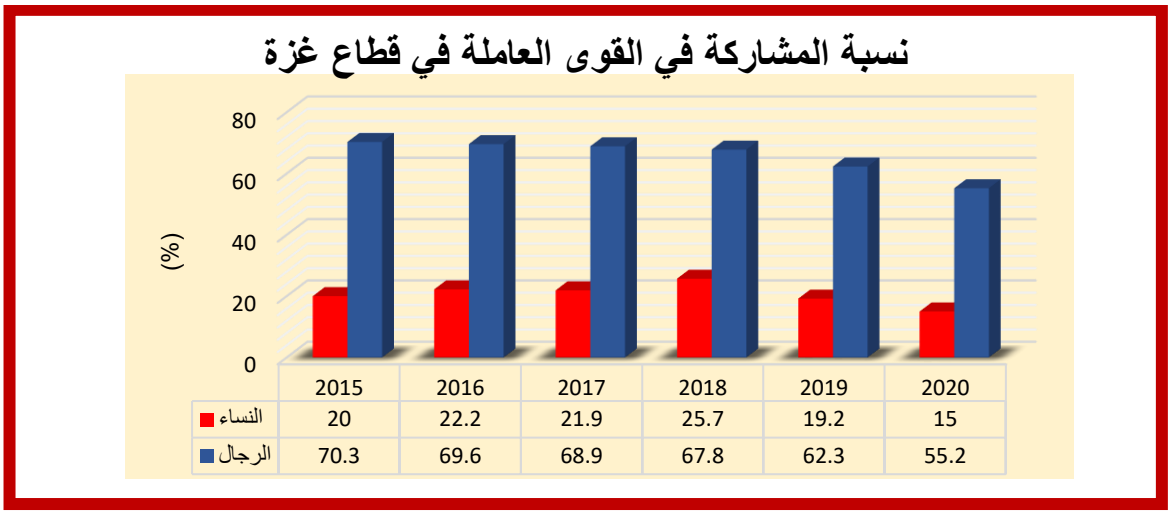

- **شكل رقم (1): نسبة المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة خلال الفترة (2015 – 2020)**
- إعداد الباحثين بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). مسح القوى العاملة 2020، رام الله، فلسطين.

وغالبًا ما تمتاز المجتمعات التي تشـــهد معدلات نمو ســكانية مرتفعة (لأســباب طبيعية) بكونها مجتمعات فتيَّة، ترتفع فيها نسـبة الأفراد الذين هم في عمر الدراسـة؛ إذ يشـكِّل السـكان خارج سـنِّ العمل في قطاع غزة (15 عامًا فأعلى) نحو 55% من إجمالي السـكان في قطاع غزة، وتعدُّ هذه النسـبة أيضًـا أعلى من المسـتوى العالمي الذي بلغ نحو 26% في العام 2019، ونحو 33% في العالم العربي (سلطة النقد الفلسطينية، 2021، ص14).

ويترتب على ارتفاع نسبة السُّكان في سنِّ الدراسة، ارتفاع عدد الأفراد خارج سوق العمل، وهو ما أدَّى إلى تدنِّي نسـبة المشـاركة في صـفوف النسـاء في قطاع غزة، علاوةً على مزيدٍ من التدنِّي خلال العام 2020م، جرَّاء خروج عددٍ من النســاء خارج القوى العاملة، ويعود ذلك بالأســاس إلى إجراءات التباعد الاجتماعي الطَّوعية، التي انتهجها بعض الأفراد، بما فيهنَّ النِّســـاء، في ضـــوء القلق من الإصـابة بمرض كورونا، دفعت عددًا كبيرًا من النساء إلى الكفِّ عن البحث عن العمل، وبالتالي خروجهنَّ من القوى العاملة (سـلطة النقد الفلسـطينية، 2021، ص14)، وفي المحصِّـلة تراجعت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في قطاع غزة بشكل لافت من 19.2%، مقارنة مع 62.3% في صـفوف الرجال عام 2019م إلى نحو 15% في صـفوف النسـاء، مقارنة مع 55.2% في صـفوف الرجال في العام 2020 (الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني، 2021، ص68).

إنَّ تدنِّي نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة يعني أنَّ أكثر من نصف المجتمع في قطاع غزة ما يزال لا يسهم فعليًا في الأنشطة الاقتصادية، ويعود هذا التدنِّي إلى وصول الكثير من النساء إلى قناعة بأنَّ البحث عن عمل أمرٌ غير مُجدٍ؛ بسبب طول فترة البحث بدون نتيجة، إضافة إلى التمييز ضد النساء في الأجور، بالمقارنة مع أقرانهنَّ الذكور، وكذلك ارتفاع تكلفة التسهيلات اللازمة لعمل المرأة، مثل دور الحضانة والرعاية النهارية، للوصول إلى حالة يكون فيها عمل المرأة غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية، لاسيَّما المرأة التي لديها أطفال؛ ما يجعلها تخرج خارج سوق العمل، وهذا الواقع يشكل أهم عامل طرد للمرأة المتزوجة التي لديها أعباء تربوية من سوق العمل.

2. نسبة البطالة في أوساط النساء:

تشير البيانات المُدرجة في الشكل رقم (2) إلى ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة بشكلٍ ملحوظٍ في أوساط النساء، والتي بلغت نحو 63.6% في أوساط النساء، مقابل 42.1% في أوساط الرجال خلال العام 2020.

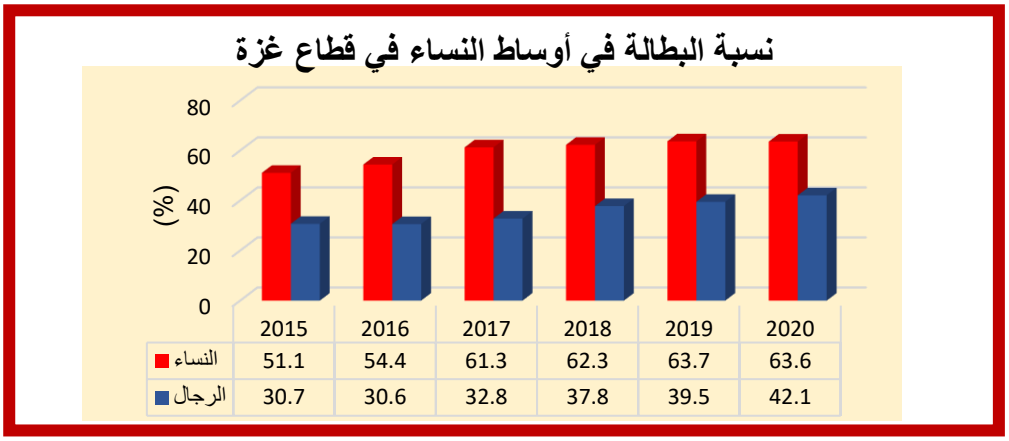

- **شكل رقم (2): نسبة البطالة في أوساط النساء في قطاع غزة خلال الفترة (2015 – 2020)**
- إعداد الباحثين بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). مسح القوى العاملة 2020، رام الله، فلسطين.

وتعدُّ معدلات البطالة في قطاع غزة، وبخاصة في أوساط النساء من أكثر المشكلات التي تؤرق المواطن وصانع القرار على حدٍ سواء؛ لما يترتب على ذلك من اتِّساع دائرة الفقر، وتصاعد حدَّة المشكلات الاجتماعية، ويعود ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة بشكلٍ عامٍ لأسباب عدة، منها: عجز الاقتصاد في قطاع غزة عن استيعاب الكم الهائل من العاطلين عن العمل، الذين يبحثون عن فرص عمل في منطقة جغرافية تتميز بصغر الحجم، وارتفاع الكثافة السكانية من ناحية، وعدم القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع منذ العام 2007، والذي تزامن مع الانقسام الفلسطيني الداخلي، وما ترتب عليه من آثار وتداعيات طالت العديد من القطاعات الاقتصادية، وكذلك الاعتداءات العسكرية الإسرائيلي المتكررة على القطاع، والتي تركت خلفها خسائر اقتصادية فادحة، إضافة إلى إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية في قطاع غزة (حلس، 2021، ص4).

3. عدم توازن توزيع النِّساء العاملات في القطاعات الاقتصادية:

بالنَّظر إلى الشَّكل رقم (3)، والذي يوضِّح نسبة النساء العاملات في القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة خلال العام 2020م؛ نلاحظ افتقاد النســـاء العاملات في قطاع غزة للتوازن من حيث توزيعها على مجمل القطاعات الاقتصـــادية؛ حيث يتركز حضـــورهنَّ في قطاع الخدمات والفروع الأخرى بنسبة 89%، في المقابل بلغت نسبة النساء العاملات في باقي القطاعات الاقتصادية نحو 11%، يتوزَّعن بواقع 1.9% يعملن في قطاع الزراعة وصيد الأسماك، و3.8% يعملن في قطاع التعدين والمحاجر الصـــناعية والتحويلية، و3.7% يعملن في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، فيما كان حضور النساء العاملات في قطاع البناء والتشييد معدومًا، و1.6% يعملن في قطاع النقل والتخزين والاتصالات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021، ص75).

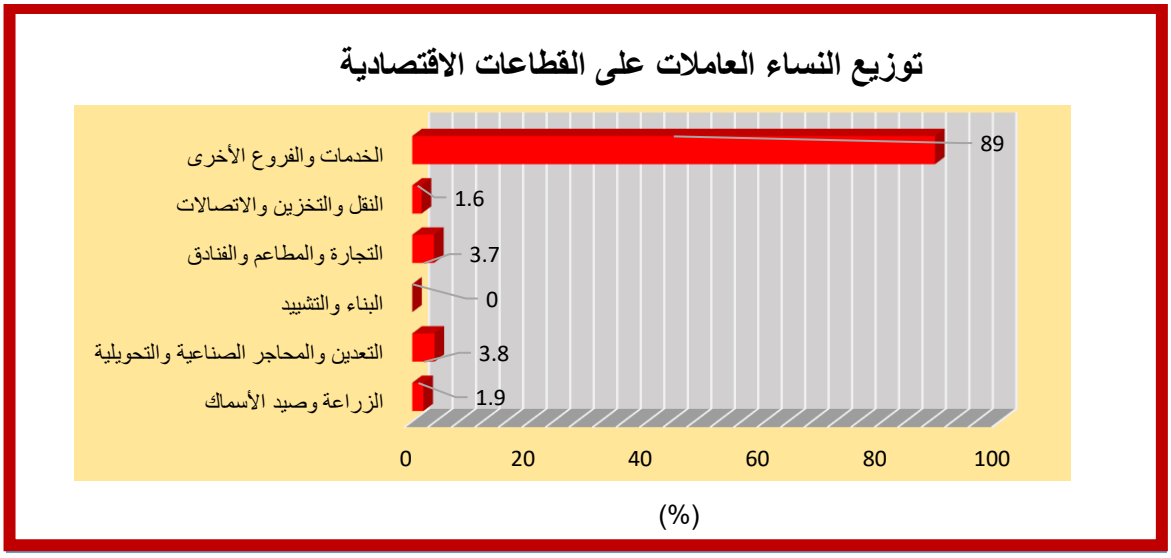

- **شكل رقم (3): توزيع النساء العاملات على القطاعات الاقتصادية في قطاع غزة خلال العام 2020.**
- إعداد الباحثين بالاستناد إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). مسح القوى العاملة 2020، رام الله، فلسطين.

يتضـح من الشـكل أعلاه تدنِّي نسـبة النسـاء العاملات في قطاع التعدين، والمحاجر الصـناعية والتحويلية، والزراعة، وصـــيد الأســـماك، ومن المفترض أن يلعب هذان القطاعان دورًا مهمًا في استيعاب العرض من العمالة النسوية، بجانب الفجوة في معدل الأجور العالية بين الرجال والنساء، والتدني الحاد في معدل أجور النساء؛ ما دفع النساء نحو العمل في قطاع الخدمات، وبالتَّالي فإن هذا يقلل من مشاركة النساء العاملات في القطاعات الإنتاجية.

4. معدل الأجور في أوساط النساء في قطاع غزة:

تشير الإحصاءات الرَّسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2020م، إلى أنَّ ربع النساء العاملات في القطاع الخاص في قطاع غزة يتقاضون أجرًا شهريًا أقلَّ من الحد الأدنى للأجور بنسبة 25% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

بالإضافة إلى أنَّ عددًا كبيرًا من النساء في قطاع غزة يعملن بدون أجرٍ، وهذا يعني عدم إمكانية التصرُّف بعائد العمل مباشرة؛ ما يقلل من فرص الاستقلال الاقتصادي للنساء، والإنفاق على تعليمهن وصحتهن، ومن ناحية أخرى فإنَّ العمل في مشاريع أو مزارع أسرية غالبًا ما يكون على درجةٍ متدنيةٍ من التَّنظيم، ودرجةٍ عاليةٍ من الموسمية، ولا يساهم بشكلٍ حقيقيٍّ في رفع كفاءة العاملين وتدريبهم (حلس، 2018، ص4).

إنَّ كل هذه المؤشرات الاقتصادية تدلُّ على أنَّ هناك فجوة اقتصادية كبيرة بين النساء والرجال في قطاع غزة؛ ما يعني إهدارًا لأهم عنصر في المجتمع، وهو المرأة؛ الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهود لتحقيق العدالة والتكافؤ في الفرص الاقتصادية، وجسر التباين والتفاوت الذي يميل لصالح الرجال، ومعالجة التمييز؛ حيث تعدُّ المشاريع الصغيرة، وبخاصة النسوية مدخلاً للتخفيف من وطأة البطالة في صفوف النساء، وذلك لسببٍ رئيسٍ، وهو أنَّ اندماج النساء في النشاط الاقتصادي، وارتفاع نسبة مشاركتهنَّ في سوق العمل، يؤدِّي إلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية، منها: الحصول على فرص التوظيف التي تؤمِّن لهنَّ مصدرًا دائمًا للدَّخل، كذلك تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المُتاحة على المستوى القومي؛ ما يؤدِّي للوصول إلى النُّمو الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام.

ثانيًا: واقع المشاريع الصغيرة المملوكة والمدارة من قبل النساء

رغم شُحِّ المعلومات والبيانات الرسمية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة التي يملكها ويديرها نساء في قطاع غزة، والناتج عن أن هذه المشروعات في معظمها غير مسجلة، إلَّا أن هناك تقديرات تشير إلى أن حوالي 26٪ فقط من المشاريع الصغيرة، والصغيرة جدًا في قطاع غزة يملكها ويديرها نساء، وأغلب هذه المشاريع تندرج في إطار الاقتصاد غير الرسمي، وتمتلك النساء الفلسطينيات الرغبة في توسيع أعمالهنَّ، ولكن بسبب الحركة المقيّدة، والحواجز الاجتماعية والثقافية، فإنَّهن

يفتقرن إلى الفرص للحصـول على تدريب تجاري مخصـص، إضـافة الى صـعوبة الوصـول الى الأسواق ورأس المال (مراد، 2020، ص10).

وتجدر الإشـــارة إلى أنَّ نتائج التعداد العام للمنشـــآت الاقتصـــادية للعام 2019م، أظهرت عدد المنشـآت التي تقودها نسـاء في الأراضـي الفلسـطينية، ولكن دون تحديد طبيعة هذه المنشـآت من حيث الحجم (متناهية الصـــغر، أو صـــغيرة، أو متوســـطة، أو كبيرة)، والتي بلغت نحو 5236 منشـأةً، منها 3932 منشـأة في الضـفة الغربية، و1304 منشـآت في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020).

ثالثًا: المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة التي يملكها ويديرها نساء

تواجه المشـاريع الصـغيرة التي يملكها ويديرها نسـاء في المجتمع الفلسـطيني بصـفةٍ عامةٍ، وفي قطاع غزة بصـفةٍ خاصـةٍ مجموعةً من التَّحديات والمعوقات التي تتنوع ما بين معوقات اجتماعية، وثقافية، واقتصـادية، وسـياسـية، وقانونية، وتنموية، وإدارية، والتي يمكن توضـيحها بشـكل مفصـل على النحو الآتي:

1. المعوقات الاجتماعية والثقافية:

تعدُّ المعوقات الاجتماعية والثقافية من أبرز المعوِّقات التي تواجه المشـاريع الصـغيرة، وبخاصـة التي تملكها ويديرها نســـاء، ويعود ذلك إلى أنَّ الرابطة الاجتماعية في قطاع غزة ما تزال تتســـم بالتعصـب، أو العمق والضـيق الذي يكرِّس الولاء للعادات والأعراف والتقاليد والتراث؛ ما يصـعب مشـاركة النسـاء في الحياة العامة عمومًا، وفي تحقيق اختراق حقيقي نحو سـوق العمل على وجه الخصوص؛ حيث تتأثر مشاركة النساء في عملية الإنتاج بالبنية الاجتماعية، والهيكل الاقتصادي، بالإضـافة إلى النظرة المجتمعية التقليدية لعمل النسـاء، وموقف المجتمع من النسـاء اللواتي يبدأن مشروعًا، وتحديدًا كلما اتجهت المشاريع إلى المجالات التي يشغلها الرجال تقليديًا، في ظل التقسيم الأفقي والعمودي لسـوق العمل، كما تفرض النظرة المجتمعية التقليدية أيضًـا العديد من القيود، أو المراقبة على تحركات النسـاء، وتصـرفاتهنَّ، ويفقدهن لشـبكات العلاقات العامة الضـرورية لإنجاح أي مشروع، لاسيَّما وأنَّ علاقات النساء تنحصر في إطار عائلي، أو أطُر محدودة، وهو ما أدَّى في المحصلة إلى خروج النساء من المشاركة في سوق العمل (شبانة والصالح، 2008، ص10).

2. المعوقات السياسية والقانونية والتنموية:

نظرًا لخصوصية الواقع الفلسطيني بشكلٍ عامٍ، وقطاع غزة بشكلٍ خاصٍ؛ تشكل المعوقات السياسية عائقًا أمام المشاريع الصغيرة، وتحديدًا المملوكة والمدارة من قبل النساء، وخاصة في ظل البيئة السياسية التي تعيشها النساء في قطاع غزة، والتي لا تختلف بشكلٍ عامٍ عن تلك التي يعيشها الرجال ويعاني منها، إلا أنها أكثر تمييزًا ضد النساء بحكم علاقات النوع الاجتماعي.

تتّسم البيئة السياسية في قطاع غزة بعدم الاستقرار؛ بسبب الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة والمتصاعدة، والحصار الاقتصادي المفروض على القطاع، وما ترتَّب عليه من تقييد لحرية الحركة لجميع السلع والبضائع والأفراد، واستمرار حالة الانقسام الداخلي، وكذلك الاعتداءات العسكرية المتكررة، وكلها قضايا ذات تأثير كبير على النساء والرجال.

وعلى صعيد المعوقات القانونية، فقد ارتبطت بالبيئة السياسية، وتحديدًا بحالة الانقسام الفلسطيني، وما ترتب عليه من إجراءات، وسياسات اتخذها طرفا الانقسام، والتي عزَّزت الاختلاف القانوني.

لقد ظلَّ تعطُّل المجلس التشريعي يعيق تبني منظومة تشريعية موحدة بين شطري الوطن، تكون منسجمة مع المعايير الدولية؛ ما انعكس بشكلٍ عامٍ على قضايا النساء، وبخاصة المرتبطة بتمكين النساء اقتصاديًا، والذي يمكَّن من خلال المشاريع الصغيرة النسوية؛ كونها أحد الأدوات الرئيسة لعملية التمكين الاقتصادي للنساء (سلطة النقد الفلسطينية، 2014، ص5)، يضاف إلى ذلك المعوقات القانونية المرتبطة بالنظام القانوني الفلسطيني بمجمله؛ حيث يفتقر إلى مصطلحات الإقراض الصغير، والأصغر، ومتناهية الصِّغر، والتي تشكل النواة الأساسية لتمكين النساء اقتصاديًا من خلال المشاريع الصغيرة، ومتناهية الصِّغر، والتي في الأغلب تملكها النساء، فالحديث في القوانين الفلسطينية كان يقتصر على مؤسسات الإقراض المتخصصة، والشركات المالية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والإقراض، وأعمال الإقراض، وهكذا، بشكلٍ عامٍ دون تخصيص (دودين، 2013، ص31).

كما جعل الانقسام التعامل مع العديد من المشكلات المعقدة والمترابطة على مستوى تحقيق التنمية المتوازنة في جميع أرجاء الوطن، ومحاربة الفقر، وتقديم الخدمات الاجتماعية النوعية غاية في الصعوبة، وأدَّى إلى إرباكات تخطيطية غير متوازنة، ولا تتواءم مع الالتزامات الواجبة تجاه

المجتمع ككل، وتجاه النســـاء على وجه التحديد العاملات في مجال الاســـتثمار (ســـلطة النقد الفلسطينية، 2014، ص5).

3. المعوقات الاقتصادية:

إنَّ الوصـــول إلى التمويل والقروض بعدُّ من أبرز التحديات والمعوقات الاقتصـــادية التي تواجه النســاء في قطاع غزة، وبخاصــة في مجال المشــاريع الصــغيرة، ليس فقط بســبب قلة القروض المتاحة، بل أيضًــا بسـبب الضـمانات العالية المرتبطة بالقروض، وعجز النسـاء عن توفيرها، إمَّا بســبب قلة ســيطرتهنَّ على الموارد المالية، وملكية الأراضــي، وعدم حصــولهنَّ على الميراث، أو بســبب الفوائد العالية التي يتطلبها ســداد القرض؛ حيث إنَّ التمويل أو القرض يتطلب ضــمانات مرتفعة، لا تســتطيع معظم النســاء تقديمها، مثل: ضــمانة أرض مســجلة باســم المقترضــة، وفي السياق نفسه تحتاج المرأة إلى كفالة الزوج، أو أحد أفراد الأسرة، حتى تحصل على تمويل أو قرض من البنك التجاري، وفي أغلب الأحيان لا يســتطيعون تقديم الضــمانات اللازمة للحصــول على التمويل، خاصـــة إذا كانوا غير موظفين بوظائف دائمة الدَّخل (حكومية أو قطاع خاص)، بالإضــافة إلى أنَّ تمويل البنوك ومؤسـسـات الإقراض يسـتحق عليها سـعر فائدة مرتفع، وبالتالي يصبح التمويل مكلفًا بالنسبة للنساء (عيسى، مقابلة شخصية، 2022).

بالإضـافة إلى أنَّ عدم وجود العدالة في سوق العمل، وصـعوبة المنافسـة يعدُّ أيضًـا من التحديات والمعوقات التي تواجه النساء في قطاع غزة، نتيجة أنَّ سوق العمل سوق ذكوري بالدرجة الأولى، يظهر من خلال توسُّـع فرص العمل، الذي يميل دائمًا لصـالح الرجال، علاوة على تجنُّب النسـاء العمل في مجالات معينة، ومحدودية المجالات التي يمكن للنســاء العمل بها، وعدم ملائمة فرص العمل للنساء في معظم الحالات، خاصـة وأنَّهنَّ لا يستطعن العمل في أي مهنة، وكذلك صـعوبة المنافسة لدى النساء في سوق العمل؛ نتيجة عدم توفر الخبرة المطلوبة لدى النساء التي تتيح لهنَّ الالتحاق والمنافسة على فرص العمل المتاحة (شبانة والصالح، 2008، ص27).

4. المعوقات الإدارية:

على الرغم من تزاحم الأفكار الريادية في السوق المحلي، إلَّا أنَّ الكثير منها تسقط بمُجرد أن ترى النور، ويعود ذلك لأسباب إدارية، لعل أهمها أنَّ الكثير من صـاحبات المشـاريع الصـغيرة يصـبُبنَ

شغفهنَّ على تنفيذ فكرة مشروعهنَّ الخاص أكثر من استمراريته، وهذا يعود إلى قلة الخبرة الإدارية. ومن التحديات والمعوقات الإدارية التي تُعيق نُمو المشاريع الصغيرة التي يملكها ويديرها نساء، هو غياب مهارة التفويض ومنح الصلاحيات للدرجات الإدارية الأقل، والاعتماد على مركزية اتخاذ القرار، علاوة على ذلك اتِّباع أساليب تقليدية في إدارة الموارد البشرية والمالية، بالإضافة إلى الشراكة العائمة التي تعدُّ أيضًا من المعوقات الإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة المدارة والمملوكة من قبل النساء، لاسيَّما وأنَّ الكثير من هذه المشاريع هي مشاريع عائلية، وتصل إلى شراكة عبر العائلة المُمتدة، وعلى الرغم من أنَّ الشراكة تُضيف فرصًا أكبر للنجاح من خلال تضافر المجهودات، وتراكم الخبرات، ومشاركة رأس المال، إلا أنها في ذات الوقت تواجه مشكلة إدارية، تتمثل في عدم توزيع المهام الإدارية، وقلَّة الرَّقابة، بالإضافة إلى ضبابية توزيع الأرباح وأسهم الملكية؛ ويُضاف إلى ذلك غياب الحوافز للمُجتهدين، وعدم الفصل بين العائد على عنصر رأس المال، والعائد على الإدارة أو العمل (الفار، مقابلة شخصية، 2022).

رابعًا: التوصيات السياساتية

من أجل معالجة التحديات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة التي تملكها وتديرها النساء في قطاع غزة؛ تقترح الورقة السياساتية مجموعة من السياسات، وآليات التدخل، ترتكز بشكل أساسي على اتِّباع أفضل الممارسات، التي من شأنها أنْ تكون خارطة طريق لصنَّاع القرار، وللنساء أنفسهنَّ من ناحية، وتدعم وتشجِّع النساء نحو التوجُّه لإنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة، باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسة لعملية التمكين الاقتصادي، وتتمثَّل السياسات المقترحة فيما يأتي:

- دعم المشاريع الصغيرة التي يملكها ويديرها نساء.
- خلق بيئة مشجعة للاستثمار.
- توفير بيئة لدعم المبادرات وصاحبات الأفكار الإبداعية.

ومن أجل نجاح تنفيذ هذه السياسات، تقترح الورقة مجموعة من آليات التدخُّل اللازمة لتطوير المشاريع الصغيرة، وبخاصة التي يملكها ويديرها نساء، تتمثل فيما يأتي:

- تشجيع النساء للتوجه نحو البدء بمشاريع ريادية صغيرة، تمهيدًا لتطورها ووصولها إلى مراتب متقدمة، من خلال تدعيم المشاريع الريادية الصغيرة، وتدريب النساء وتأهيلهنَّ

لإنشاء وإدارة هذه المشاريع، وإيجاد الأسواق التي تساعد على تسويق منتجات المؤسسات النسوية التي تشغل نسبة كبيرة من النساء.

- إنشاء هيئة مستقلة لتقديم خدمات فنية وإرشادية للمشاريع الصغيرة، وبخاصة المشاريع التي يملكها ويديرها نساء، والتي تحتاج إلى متطلبات كبيرة لإنجاحها.
- تفعيل صندوق تمويل المشاريع الصغيرة، وبخاصة التي تُساهم في تمكين النساء.
- ترشيد الاستيراد من الخارج لتشجيع الاستثمار، وتطوير الصناعات الوطنيَّة؛ ما يساهم في توفير فرص عمل جديدة، وبخاصة للمشاريع الصغيرة التي تعمل في مجال الصناعة ويملكها ويديرها نساء.
- احتضان ودعم المبادرات صاحبات الأفكار الإبداعية، والمشاريع الطموحة ماديًا وفنيًا وقانونيًا؛ لتوفير بيئة مناسبة لهنَّ، ومساعدتهنَّ على النُّمو، والتطوُّر، وتحويل أفكارهنَّ إلى مشاريع مُدرَّة للدَّخل، قادرة على التوسُّع في سوق العمل المحلِّي، وفي أسواق العمل الخارجية (الدولية).

المراجع:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). **نتائج التعداد العام للمنشآت الاقتصادية للعام 2019**، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). **مسح القوى العاملة 2020**، رام الله، فلسطين.
- حلس، رائد (2021). **تمكين النساء اقتصاديًا بين الحصار والجائحة**، ورقة عمل ضمن المؤتمر: النساء والمشاركة المجتمعية، مؤسسة صوت المجتمع – غزة، 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.
- **دكتور: عبد الرحمن الفار**: باحث اقتصادي/ محاضر أكاديمي بجامعة الأزهر – غزة، الإثنين 23 مايو/ أيار 2022.
- **دكتور: محمود عيسى:** باحث ومختص في الشأن الاقتصادي/ مركز التخطيط الفلسطيني – غزة، الأحد 22 مايو / أيار 2022.
- دودين، محمود (2013). **قطاع التمويل الصغير في فلسطين: الإطار القانوني وتنفيذ عقود القرض**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2014). **التقرير السنوي 2013**، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية (2021). **التقرير السنوي 2020**، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين.
- شبانة، لؤي والصالح، جواد (2008). **مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة، مركز المرأة للدراسات والتوثيق**، رام الله، فلسطين.
- مراد، رامي (2020). **تداعيات جائحة كورونا (كوفيد – 19) على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقودها نساء في قطاع غزة**، مركز شؤون المرأة، غزة، فلسطين.